طبق الاصل

كاريكاتير : مؤيد نعمة

من أصداء كابونات النفط التي نشرتها (الأيام)

فضيحة النفط مقابل الغذاء

وول ستريت جورنال

ترجمة : زهير رضوان

ثيرس رافيل

تكشف هذه المعالجة السياسية بعض الجوانب الخفية وراء منح كوبونات النفط التي فضحتها جريدة (المدى) قبل فترة.. وما يهم (المدى) التأكيد عليه للقراء ان رائدها في نشر هذه القوائم انما ينبع من البحث عن الحقيقة الصحفية، وهي ليست طرفاً في أية لعبة سياسية لصالح هذه الجهة أو تلك، كما ورد في إشارة السيد دي سوسا الذي أشار الى أن هذه القائمة لها علاقة بالمنافسة بين الجماعات المختلفة التي تتشارك السلطة في العراق.

المحرر

أصر كوفي انان الشهر الماضي عندما قدمت اتهامات بأن مسؤولي الأمم المتحدة كانوا على علم بأن صدام حسين قام بافساد برنامج النفط مقابل الغذاء ومن المحتمل انهم حققوا فوائد من هذا الافساد. لحسن الحظ، يبدو أن صدام كان شديد التمسك بحفظ الوثائق "ان كان هنالك من دليل، فإننا سنتحقق منه بصورة جدية".

حصلت صحيفة وول ستريت جورنال على رسالة تدعم الاتهامات وتشير الى أن من بين الذين منحهم صدام هبات نفطية كان السيد بينون سيفان، مدير برنامج الأمم المتحدة: النفط مقابل الغذاء.

لتدقيق اسم السيد سيفان في قائمة الأفراد والشركات والمنظمات التي تسلمت بصورة غير شرعية كوبونات العراقية تتضمن الشخصيات الأقرب والأعز لصدام حسين، منهم عضو البرلمان البريطاني جورج غالوي لناصر صدام، والسياسي الفرنسي شارل باسكو. ووفقاً للقائمة التي نشرتها جريدة (المدى) العراقية في كانون الثاني، يظهر أن السيد سيفان كان من المستفيدين عبر شركة في بناما هي شركة النفط الأفريقية الشرق (AMEP)، التي لا نعرف عنها سوى النزر اليسير.

رفض السيد سيفان هذه الاتهامات من خلال متحدث في الأمم المتحدة، لكن الرسالة، التي يقول مصدر ان منفصلان الى علم بأصلها انها من ملفات وزارة النفط العراقية، تثير تساؤلات جديدة حول علاقة السيد سيفان بالسلطات العراقية.

الرسالة مؤرخة في العاشر من آب عام 1998، وموجهة الى وزارة النفط العراقية. تقول الرسالة "أبلغنا السيد موفق أيوب من البعثة العراقية في نيويورك تلفونياً بأنه قد أوصى الشركة المذكورة أعلاه بمساعدة السيد سيفان مدير البرنامج العراقي في الأمم المتحدة أثناء زيارته الأخيرة في بغداد". ثم توصي الرسالة بـ"اتخاذ اللازم وفقاً للحصص". الرسالة موقعة من قبل صدام زين حسن، المدير التنفيذي لشركة تسويق النفط العراقية (سومو). ملاحظة مكتوبة بخط اليد أسفل التوقيع تؤكد بأن الطلب قد وافق عليه "السيد نائب الرئيس في اجتماع مجلس قيادة الثورة صباح 15 آب 1998". وإلى جانبها ملاحظة كتبت على عجل تقول بأنه تم تخصيص 1.8 مليون برميل للشركة بعد يومين، أي في 17 آب.

وثيقة أخرى حصلت عليها الصحيفة وهي عبارة عن جدول كتب في مقدمته "كميات النفط المخصصة والممنوحة للسيد بينون سيفان". لقد قدم برنامج النفط مقابل الغذاء في 13 مرحلة، كل مرحلة تنجز خلال 4 أشهر تقريباً، من كانون الأول 1996 حتى حزيران 2003. في المرحلة الرابعة (والتي خلالها كتبت الرسالة) يظهر الجدول لمته تم تخصيص كمية 1.8 مليون برميل للسيد سيفان وان 1.826 مليون برميل قد "نفذت". في بعض المراحل يشير الجدول الى أن حصة النفط قد تمت الموافقة عليها ولكن العقد لم ينفذ لسبب ما، وبالتالي تكون لحصة الإجمالية الممنوحة للسيد سيفان من المرحلة 4 حتى المرحلة 13 هي 14.2 مليون برميل، نفذ منها فعلاً 7.291 مليون برميل، طبقاً للوثيقة.

لم يتسن لنا الاتصال بالسيد سيفان للتعليق على الرسالة، لكنه أصدر نفياً رداً على مقالتنا في 9 شباط الماضي يقول "ليس هنالك من أساس للاتهامات بأنني تسلمت نفطاً أو موالاً من النفط من النظام العراقي الأسابق مطلقاً".

وقال عبر ناطق رسمي أن "أولئك الذين يوجهون الاتهامات عليهم تقديم الأدلة الوثائقية اللازمة". لكن هذا النفي لا يمكنه الصمود. لقد أثارت الوثائق تساؤلات كافية لإجراء تحقيق من قبل الأمم المتحدة. (ناطق رسمي في الأمم المتحدة قال إن السيد سيفان قد مدد إجازته حتى أواخر نيسان، حيث سيتقاعد نهاية الشهر).

الشركة الأفريقية AMEP، المشار اليها في الرسالة، مسجلة في بناما وقد حصلت على موافقة الأمم المتحدة لشراء النفط العراقي وفقاً لبرنامج النفط مقابل الغذاء. وبينما تدرج وثائق التسجيل في بناما أسماء الرئيسين البنميين كمديرين، إلا أن الصحيفة تبينت أن الشركة يملكها ويديرها فخري عبد النور وهو تاجر نفط مقره جنيف ويحظى بعلاقات ممتازة في مصر.

الشركة سجلت في بريطانيا في الثمانينات وحلت في عام 1992. لم يظهر اسم السيد فخري عبد النور في وثائق التسجيل البريطانية، لكن يظهر اسم أخيه السيد منير عبد النور، واسم والدته، اعتدال أمين غالي.

في محادثة هاتفية قال منير عبد النور، وهو عضو قيادي في حزب الوفد المعارض في البرلمان المصري ورجل أعمال بارز، بأن ليست له علاقة بالشركة، بالرغم من أن اسمه يظهر كمدير للشركة المسجلة في بريطانيا والمنحلة حالياً. "ان شركة النفط الأفريقية الشرق أوسطية يملكها ويديرها أخي، لعله استخدم اسمي، لكن ليس لدي أي علم".

شبكة علاقات

فخري عبد النور (زوجته بنمية وقريبة الرئيس البنمي) تربطه علاقات وثيقة بوزير النفط المصري، وينحدر من عائلة قبطية بارزة تربطها صلة قرابة ببطرس بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة.

عندما كان الأخير مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة في أفغانستان.

لعب السيد عبد النور دوراً رئيسياً في بداية التسعينيات في مساعدة حكومة جنوب افريقيا في التملص من عقوبات الأمم المتحدة وشراء النفط المصري. عبر شركة AMEP. في العام 1999. أجرت حكومة جنوب افريقيا تحقيقاً عن شبهات أحاطت شركة تديرها الدولة لدفعها فارق أرباح لشركة عبد النور لقاء خدماته في خرق العقوبات الاقتصادية.

أكد السيد عبد النور امتلاكه شركة AMEP المسجلة في بنما، وقال "لقد كنا نشيطين في الشرق الأوسط طوال 25 عاماً، نحن الذراع الطول للهيئة العامة للبترول المصرية، ونسيطر على أغلب عمليات التصدير في مصر". وأكد ان شركة AMEP اشترت النفط من العراق وفق برنامج النفط مقابل الغذاء منذ بداية عام 1998، وقال إنه قام بر حلات شبه سنوية الى بغداد لمقابلة مسؤولي شركة تسويق النفط العراقية (سومو) للحصول على مزيد من العقود النفطية. وعندما سئل عن علاقاته بالسيد سيفان قال إنه التقاه مرة واحدة فقط في أحد مؤتمرات أوبك في فيينا، حيث قام أحد أقرباء عبد النور بتقديمه للسيد سيفان ثم تناولا العشاء معاً في فندق فتركز نتنتال. يقول السيد عبد النور "لقد كان من المثير للاهتمام التعرف على السيد سيفان، الشخص الذي يدير برنامج النفط مقابل الغذاء". لكنه يصر على أنه لم يجر أية اتصالات أخرى معه وليست لديه أدنى فكرة عن سبب وجود رسالة في ملفات وزارة النفط يوصي فيها السيد سيفان بشركته الى "سومو".

يؤكد السيد عبد النور التقارير العديدة الرائجة الآن في الإعلام بأن سومو طلبت دفع ثمن إضافي على النفط العراقي يودع في حسابات مصرفية عراقية. ويعترف السيد عبد النور "دفعت مرة واحدة، أعطوني رقم حساب مصرفي في عمان واسم السيدة صاحبة الحساب". ويقول ان الثمن الإضافي كان 25 سنتاً للبرميل ويضيف "هل من المعقول أن يجري هذا كله دون علم الأمم المتحدة؟ مستحيل. الجميع كان يعرف بالأمر. الأمم المتحدة عرفت بذلك. سومو كانت تتصل بي هاتفياً.. والكلمة كانت عبر القمر الصناعي، ذلك يعني انها كانت قابلة للتنصت. لقد تصل بي مدير سومو وتحدث معي بصراحة تامة، ولم يستعمل لغة مبهمة".

لا تزال شركة AMEP مسجلة في وثائق التسجيل في موناكو. السيد عبد النور اكد بأن للكتب هنالك قد أغلق منذ سنتين. من المثير للاستغراب أن البناية في موناكو تشغلها الآن شركة نفط أخرى، هي شركة تورو للطاقة، حيث ورد اسم مالكها وشريكه في قائمة صحيفة "المدى" العراقية، هما ريو دي سوسا وباتريك موغين.

السيد موغين، مليار دير تربطه علاقات وثيقة بالرئيس جاك شيراك، وهو شريك التاجر المطلوب للعدالة سابقاً مارك رتش، الذي هرب الى أوربا ليتنزر مالي وتجارة غير شرعية وتهربه من دفع ضرائب تقدر بـ 48 مليون دولار. السيد موغين له أيضاً اتصالات وثيقة بطارق عزيز الذي كان يلتقيه دائماً.

في تصريح أدلى به السيد موغين للصحيفة يقول "ليس هنالك أية صحة لأية اتهامات بعمل غير لائق" وبأن تعاملاته في العراق كانت "تدار بصورة شرعية تامة وبالتنطابق التام مع قواعد الأمم المتحدة". يقول أن تعاملاته في العراق كانت عبر حصة في شركة بحالية كانت تشتري النفط من العراق وفق برنامج النفط مقابل الغذاء.

الحمولة الفائضة

في قائمة صحيفة (المدى) يظهر اسم السيد موغين الى جوار شركة نفط هولندية، شركة ترافيغورا، تجري معظم عملياتها في لندن. في تصريحه يقول السيد موغين بأن نشاطات ترافيغورا في العراق ليست لها أية علاقة بشركته، وليست هنالك أية علاقة بينه وبين حادثة عام 2001 التي تورطت فيها شركة ترافيغورا. الحادثة هي فضيحة شركة أسكس في تهريبها للنفط العراقي، في عملية تعرف بـ"الحمولة الفائضة"، حيث حصلت الموافقة من الأمم المتحدة على شراء 1.8 مليون برميل لكن تم تحميل 272 ألف برميل إضافي. شركة ترافيغورا اشترت النفط من شركة تجهيز فرنسية تدعى إيكس IBEX، والتي اشترته بدورها من شركة سومو العراقية. بكس قالت أن لخطة "طبختها" شركة ترافيغورا، وشركة ترافيغورا زعمت أن بكس خدعتها حين قالت لها حصلت على موافقة الأمم المتحدة على شراء الكمية كلها. شطب اسم شركة بكس من قائمة الأمم المتحدة للشركات التي يحق لها التعامل مع العراق وطلبت لجنة العقوبات في مجلس الأمن (اللجنة 661) المسؤولة عن مراقبة برنامج النفط مقابل الغذاء، من ثماني حكومات (من ضمنها لولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا وهولندا) التحقيق بالأمر. لكن لم نسمع منها شيئاً بعد انهاء البرنامج في تشرين الثاني الماضي.

ان نشأة بكس من بدايات متواضعة كشركة إقليمية ليست لها تعاملات في تجارة النفط وتحولها الى شركة نفط كبير يشكل لغزاً. يقع مكتبها في شارع الأليزية في باريس. أخبرنا بواب المبنى أن بكس وشركة تورو للطاقة تشغلان المكتب نفسه. موظف الاستعلامات أجاب على أسئلتنا بطيب خاطر، وحول أسئلتنا عن شركة تورو أحالنا الى السيد دي سوسا في موناكو. في مقابلة هاتفية قال السيد دي سوسا "انا لا أشارك المكتب مع شركة بكس. لا علاقة لي ولا السيد موغين بهم، نحن نعرف شركة بكس كما نعرف شركة شل، لذلك اعطوكم رقم هاتفي".

خوزيه لنطونيو خينز، صديق وشريك سابق ويعرف السيد موغين منذ العام 1972، يرى الأمر بشكل يسيطر عليها السيد موغين، لكنهما اختلفا منتصف التسعينيات حول مسألة مالية. يقول السيد خينز "موغين متخصص بالعمل في الدول المارقة - ليبيا، الجزائر، العراق. مستغلاً علاقاته السياسية". ويضيف "ان شيراك اعتاد على مخاطبته "يا بن عمي" وأوصى به الى صدام حسين.. موغين كان يذهب إلى بغداد كل عام لمقابلة طارق عزيز، لكن بعد فترة صار يرسل أخيه فيليب والسيد دي سوسا".

يعتقد السيد خينز أن بكس حصلت على عقودها في العراق من خلال السيد موغين.

يقول السيد دي سوسا بأنه والسيد موغين يعرفان المدير الإداري لبكس لكن لا علاقة مع شركة، التي كانت تشاركه المبنى في موناكو. قال السيد دي سوسا "لعلني قمت ببعض الأعمال معهم في شراء النفط المصري نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. لم أعرف السيد فخري عبد النور، لكنني تحدثت إليه عبر الهاتف".

يعتقد السيد دي سوسا أن قائمة صحيفة (المدى) "لها علاقة بالمنافسة بين الجماعات المختلفة التي تشارك في السلطة في العراق. الآن هم يسوون خلافاتهم مع أولئك الذين كانت لهم علاقة بالشؤون النفطية، الناس الذين ذهبوا الى هناك. أنا ذهبت (الى العراق) لمناقشة استثمارات محتملة، من لم يذهب؟". ويقول ان الشكاوى من افساد صندوق برنامج النفط مقابل الغذاء "هو نفاق كبير". ويضيف "ان حدث فساد، في رأيي أنه حدث لأن الذين كانوا في مجلس الأمن لم يقوموا ببعملهم.. من وجهة نظري، الأمر برمته كان مقبولاً.. ومقر أبيه من قبل الدول الكبرى".

كيف تتم عقود الأعمال في العراق؟

بقلم: كنوت رويس

ترجمة / عادل العامل

لاشتغاله لزعيم سلطة مركزية عن طريق المساعدة على تكوين شركة عسكرية خاصة وفقاً لعبد الرئيس. "حالا" ان أمن فحص النفطية ينبغي أن يكون من مسؤولية الأمن". وعندما سئل سام كبة، رئيس غرفة التجارة الأمريكية العراقية، والرئيس للكونجرس في فرجينيا ورجل الأعمال ذو الاتصالات الواسعة في العراق، عن مقدار التأثير الذي تمسه به لجلبي في اتخاذ قرار منح العقد لشركة (إيرينيس العراق)، أجاب "حالا": "مئة بالمئة.. وتستطيع أن تستشهد بي بشأن ذلك". وقال ليث كبة، وهو ضابط برامج كبير في المؤسسة الوطنية للتنمية الخارجية: "ساعد لجلبي في إنشاء (المؤتمر الوطني العراقي)، ان تأثير لجلبي على عقود سلطة التحالف المؤقتة كان "هائلا" - خاصة على عقود الأمن". علما ان ليث كبة هو ابن عم لأن لسام كبة وحتى مع زيادة حدة الحرس، فإن الأمن ظل ضعيفاً، باستمرار لهجمات أسيوعيا على الأنابيب والتجهيزات، الأمر الذي يهدف من تصديرات النفط وبرغم العراقيين، الذين يأتي بعض هذه ثاني أكبر احتياطيات النفط العالمية، على الاصطفاف لساعات عند محطات الغاز في حجاب السرية التي تفرضه السلطة عند منح العقد يجعل من الصعب إعادة بناء ما حدث. ومن فحدثا ان يصيب الفروع إنتاج منذ البداية بسبب عدم كفاءة الموظفين القائمين بالعقد والتأخر الثقيل الصادر عن الجلبي ومعاونيه، كما يقول مسؤولو الصناعة والأعمال. وقال موظف صناعة يعرف ويحترم مدراء (إيرينيس العراق) الكبار ان لجلبي "قد حصل على مقاولة ليفوز بهذه الكفاءة.. إن لجلبي يدعم فرصة إيرينيس الكبيرة". وقال هذا الموظف، الذي تمتلك شركته العديد من عقود الأمن في العراق، ان إيرينيس كانت مرتاحة في البداية بوقت صعب للحصول على ناس والتحصول على معدات" لكنها تتعلم الآن من التجربة وقد تلتحقت شركة (دينكورب Dyncorp)، التي تدرب الشرطة العراقية بعرض عقد قيمته 50 مليون دولار. وكان عقدها أعلى ثلاث مرات من عقدها لإيرينيس، ويشتمل، بخلاف الثاني، على مرتبة بالهليكوبتر، وهو أمر مكلف. كما قال موظف في دينكورب: "فليس هناك طريقة في هذه الأرض الإلهية يمكنك أن تركب بها تايب النفط بأناس في سيارات". كما اقترحت شركة إيرينيس وبعد وقت طويل من منح إيرينيس العقد، وصلت السلطة إلى نفس الاستنتاج. فمنحت مؤخراً عقداً بقيمة 10 ملايين دولار لمراقبة الأنابيب بالهليكوبتر لشركة Air Scan Inc وقد عادتها في فلوريدا. وهي تقوم بالعقد الأصلي المنوح في شهر آب السابق 39.454.896 دولار لتستجر وتدرب 6.500 حارس لم يكن بالعقد للأنابيب. وقد احترت، كما قالت، تعديلاً على العقد ليوفر المراقبة الجوية ويزيد الثمن وتعرف السلطة في الوقت نفسه بأن هناك الكثير من التعديلات يتم إجراؤها بحيث قد يتطلب الأمر "إعادة مناقشة العقد". وقد أصرت سلطة التحالف المؤقتة، في ردود مقتضبة على أسئلة (نيويورك)، على أن العقد مع إيرينيس سليم وممنوح إستنادا إلى اعتبارات تكلفة وليرة فنية فقط. ولم يكن أعطاء السلطة يوم 25 تموز للعطاءات يقدم أي تفصيل حول ما قد يتطلبه توفير الأمن "لبنية النفط التحتية المكلفة للعديد من ملايين الدولارات" في العراق. وعلى كل حال، فإن المعلب من مقدم العطاء، ان يخضع لأقامة من خدمة عقود من نفس النوع أو ما يماثله لإثبات "الخبرة السابقة". ومع هذا فإن (إيرينيس) لم تكن قد دخلت أبداً أعمالاً بهذا الحجم والتعقيد ولم تعمل شركتها (نور) على الإطلاق في مجال الأمن. وقال خبراء العقود ومصادر صناعية إن (إيرينيس) يمكن أن تكون قد خدمت عملاً واحداً أكثر أو أقل تعديلات في العقد لجلب رسوم إضافية. وهي "الأدم لعبة في الشرق الأوسط"، كما قال موظف كبير سابق في إدارة ريغان ورجل أعمال متخصص في النفطة. إن الموظف الذي درس خدمة عقود من نفس النوع أو ما يماثله نداء أولي مبكر صباحاً (في نيويورك)، وكان المرسل الصحفي غائباً عن المكتب، لم يعاود من الاتصالات وفرسائل الإلكترونية وقال بروس أن لجلبي مع متورط في إيران، لكنه أضاف "كي نعمل في العراق، فإن رجالنا هناك قد كونوا علاقات تم مع كل جماعات المعارضة السابقة". وفي الوقت الذي تفتت فيه إمبراطورية لجلبي المصرفية، فإنها وفرت ملايين الدولارات في قروض لشركات إعمار يملكها فاروقي. كما تبين سجلات الإفلاس.

فأعمال فاروقي التجارية الخاصة كانت تقاسي من اجراءات الإفلاس في أواخر الثمانينات عندما راجع دفتر كثير من شركات البراء المصرفية العالمية، وأعادتها في واشنطن، والتي كان يديرها بسراح كبير، لجلبي، محمد لجلبي. وكانت لدى شركات فاروقي مشاريع إعمار للبنانيين ووزارة تجارية في أوروبا، والشرق الأوسط وخليج غوانتانامو في كوبا. وكان (براء إنترناشنال) مسجلاً في Edge Act في واشنطن يملكه على نحو واسع مصرف البراء في الأردن. وهذا النوع من المصارف لا يسمح له بإدارة نشاطات مصرفية عامة ولكن يمكنه أن يعقد قروض أعمال عالمية. ومحمد لجلبي هو ابن الأخ الأكبر لأحمد لجلبي، رشدي، الذي كان وزيراً في العراق قبل إطاحة الملكية.

وقد اشتكت السلطات الأردنية من أن الكثير من اعتمادات البراء الثانية، التي تدعى انها امتصت من مصرف عمان قد ذهبت في (براء إنترناشنال). وفي شهر أيار 1989، الذي أن تستولي الأردن على مصرف البراء بثلاثة أشهر، كانت شركات فاروقي المفلسة مدينة لبراء إنترناشنال بأكثر من 12 مليون دولار، حسبما أظهر المحاضر القضائية.

وكانت زوجة فاروقي، سامية، ومحمد لجلبي أيضاً موظفان في شركة فرجينية. فهارت عام 1959. وقد أبقيت عامة. ويقول ليث كبة، الذي ساعد ابن خاله أحمد لجلبي على تشكيل (المؤتمر الوطني العراقي) انه "كان الابتعاد منذ ذلك الحين". ان فاروقي أصبح جزءاً من شبكة أعمال لجلبي المنوحة بإحكام في وقت مبكر من الثمانينات.

"وفي فترة 1988-1991، حين عملت مع لجلبي في تأسيس (المؤتمر الوطني العراقي)، كنت على دراية بالأشخاص الذين كانوا أصحابه المؤتمنين، المقربين إليه، وأعرف أن أبا هدى فاروقي كان وأحد منهم". كما قال كبة.